

الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة في العلاقات المتبادلة.

**Corporate governance and corporate social responsibility:
A study of mutual relations.**

جلالة علي

جامعة باجي مختار - عنابة

djellaba.ali@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2018/01/13

بن عمارة منصور

جامعة باجي مختار - عنابة

mansour_benamara@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/04/22

ملخص:

في الوقت الذي نجد فيه تقدما كبيرا في البحوث المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات كل منها على حدى، كنماذج غير ذات صلة، نجد عددا قليلا منها هو الذي يشير إلى صلتهم المتبادلة؛ لذا تأتي هذه الدراسة لاستكشاف طبيعة وجوهر العلاقات المتبادلة ما بين المفهومين، وهذا بالاعتماد على بعض المواقف التي طرحت في هذا السياق، وقد توصلت الدراسة إلى أن المفهومين يدخلان ضمن إطار تكاملي يهدف إلى التوفيق بين مسائل المطابقة والإبلاغ عن الأداء لغرض تحقيق قيمة- تشاركية- لأصحاب المصالح بشكل شامل، الشيء الذي يجعلهما متصلان بعلاقات متداخلة ثنائية الاتجاه.

كلمات مفتاحية: الحوكمة؛ المسؤولية الاجتماعية؛ الشركة؛ أصحاب المصالح.

تصنيف JEL: G34، M14.

Abstract:

While there is considerable progress in research on CG and CSR as irrelevant models, few of them point to their mutual relationship. This study comes to explore the nature and essence of the mutual relations between the two concepts, based on some of the positions raised in this context. The study concluded that the concepts of CG and CSR are part of integrative framework, which makes them connected to two-way interrelated relationships.

Keywords: Governance; Social Responsibility; Corporate; Stakeholders.

Jel Classification Codes: G34, M14.

1. مقدمة:

تعددت مقاربات ونظريات حوكمة الشركات انطلاقا من المقاربة المالية الكلاسيكية وصولا إلى المقاربة المعرفية والمقاربة الاجتماعية، وأصبحت بمفهومها الحديث تقع ضمن الاستثمارات القادرة على توفير أسباب النجاح للشركات عن طريق تحقيق قيمة- تشاركية- لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالشركة، ففي حين لا يزال تعظيم القيمة هدفا رئيسيا للشركات في جميع أنحاء العالم، فإن إرتفاع النشاط الاجتماعي وظهور توقعات جديدة قد تسبب بالفعل في دراسة جوانب أخرى من أداء الشركات جنبا إلى جنب مع نتائجها المالية، حيث تشير الأدلة الحديثة أن توجه الشركات أصبح أكثر ميلا لتوسيع أساس تقييم أدائها من التركيز المالي قصير الأجل ليشمل التأثيرات الاجتماعية والبيئية والإقتصادية طويلة الأجل، وهذا هو المكان الذي نجد فيه علاقات متبادلة بين مفهومي الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، فتحت مظلة الحوكمة، يتم تشجيع الشركات على تعزيز الأخلاقيات والعدالة والشفافية والمساءلة في جميع تعاملاتها، ومن ثم يتعين عليها الحفاظ على أنشطتها متناغمة مع طموحات المجتمع الأخلاقية والقانونية والطائفية والبيئية، وهو ما يقع في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

➤ **إشكالية الدراسة:** نسعى من وراء هذه الدراسة إلى الإجابة على بعض الأسئلة التي لا تزال قائمة بخصوص العلاقات المتبادلة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات: فهل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر وظائف مستقلة أو مترابطة؟ وهل تتعارض مع بعضها البعض أو تتعايش على نحو متبادل وتتقارب على نحو متزايد؟

➤ **فرضية الدراسة:** -توجد علاقات بارزة ثنائية الإتجاه بين مفهومي الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

- تتعايش الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية بشكل تكاملي يهدف إلى تحقيق قيمة تشاركية- لجميع أصحاب المصالح.

➤ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة وجوهر العلاقات المتبادلة بين مفهومي حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أهداف أخرى نسوقها كالآتي:

- توضيح الإطار العام للحوكمة وماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- استقراء العلاقات المتبادلة بين مفهومي الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، من خلال تحليل الأدبيات وبعض المواقف المعروضة في هذا السياق.

➤ **محاور الدراسة:** من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، فقد تضمنت الدراسة المحاور الآتية:

✓ الإطار العام لحوكمة الشركات.

✓ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

✓ العلاقات المتبادلة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

2. الإطار العام لحوكمة الشركات

يتضمن الإطار العام لحوكمة الشركات كل من مفهوم، مبادئ، أهداف، خصائص وأهمية حوكمة الشركات.

1-2 مفهوم حوكمة الشركات:

باتت حوكمة الشركات من أبرز المواضيع التي تلقى اهتماما على المستويات الحكومية والتنظيمية والمهنية والأكاديمية في الفترة الأخيرة، نظرا لدورها في ضبط أداء الشركات، في إطار مصالح حملة الأسهم بشكل خاص، وأصحاب المصلحة بشكل عام، وقد ارتبط مصطلح الحوكمة بالعديد من المواضيع، لذا لا يوجد تعريف محدد لحوكمة الشركات، لكن من الممكن التمييز بين تعريفين، التعريف التقليدي لحوكمة الشركات والتعريف الحديث.

فقد عرفها Adrian Cadbury على أنها "النظام الذي يسير ويراقب الشركة" (Cadbury, 1992, P14)، كما عرفها Shleifer & Vishny على أنها "مختلف الطرق التي يضمن من خلالها عارضو الأموال على الشركات حصولهم على عائد مقابل استثمارهم في هذه الشركات" (Shleifer & W.Vishny, P737).

أما حديثنا، أصبح مفهوم حوكمة الشركات أوسع، ومن بين التعاريف التي قدمت لها تعريف Financial times على أنها بالمفهوم الضيق هي " علاقة الشركة بمساهميها" وبالمفهوم الواسع هي " علاقة الشركة بالمجتمع ككل"، أما منظمة التمويل الدولية فعرفت بها بأنها " مجموعة من الأطر التنظيمية والهيكلية، وعمليات التحكم وتوجيه الشركات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة، الملاك، المساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى" (غضبان، 2015، ص 17)، كما عرفها Martin Hilb في كتابه الموسوم بعنوان (New Corporate Governance) الصادر سنة 2011 على أنها " النظام الذي يسمح بالإدارة الإستراتيجية، التسيير التكاملي والرقابة الكلية بطريقة مقاولاتية وأخلاقية، وبأسلوب يتناسب مع كل سياق خاص"، حيث فرق هذا الأخير بين التعريف التقليدي والحديث لحوكمة الشركات الذي يركز على أربعة أبعاد تتمثل في البعد الظرفي، البعد الإستراتيجي، بعد مجلس الإدارة المتكامل، والبعد الرقابي (براق، بن زاوي، 2012، ص 7).

2-2 مبادئ حوكمة الشركات:

حددت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من المبادئ والتي وافقت عليها حكومات الدول أعضاء المنظمة، وتتمثل هذه المبادئ في التالي (OECD, 2015):

- ❖ **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وتخصيص الموارد بكفاءة، كما يجب أن يكون متوافقا مع حكم القانون وأن يدعم الإشراف والتنفيذ الفعال.
- ❖ **الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:** يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات المساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم ويجب أن يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

❖ **المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات توفر الحوافز السليمة في جميع أنحاء سلسلة الإستثمار ويسمح لأسواق الأسهم بالعمل بطريقة تساهم في الحوكمة الجيدة للشركات.

❖ **دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات:** يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصلحة التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات على أسس مالية سليمة.

❖ **الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية وأسلوب ممارسة حوكمة الشركات.

❖ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** ينبغي أن توفر ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركة، وأن تكفل متابعة الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المبادئ دائمة التطور بطبيعتها، ويتم استعراضها في ضوء التغيرات الكبيرة التي تطرأ على الظروف المحيطة من أجل الحفاظ على دورها كأداة رائدة في مجال صنع سياسات حوكمة الشركات.

3-2 أهداف حوكمة الشركات:

تلعب حوكمة الشركات دورا مهما في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها كالآتي (النواس، 2008، ص ص 243-244):⁶

✓ **حماية حقوق المساهمين** حيث يتم الاحتفاظ بسجلات ملكية الأسهم والشفافية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وضمان حقوق المساهم وحقه في الانتخاب وفي حصوله على حصة من الأرباح السنوية.

✓ **تحقيق العدالة** حيث يعترف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وعلى نحو يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة.

- ✓ حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة مما يتطلب خلق روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع الشركة وأولهم العاملين بها.
- ✓ توفير المعلومات والحقائق الخاصة بعمل الشركة على نحو دقيق وملائم لجميع الأطراف ذات العلاقة يعكس صحة التحكم المؤسسي في الشركة وسلامة أنظمة الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية وتطبيق القوانين والقواعد كلها تدعم حوكمة الشركات مما ينعكس على سلامة وكفاية وفعالية وأداء الشركة.
- ✓ إستراتيجية الشركة حيث تنتهج الشركة مجموعة من الإستراتيجيات بهدف البقاء في التنافس وتحقيق ميزة تنافسية لها من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل فيه، حيث يتم من خلالها التعرف على نقاط القوة والضعف في الشركة وفعاليتها مع الفرص والتهديدات البيئية بإعتماد منهج التحليل الإستراتيجي.
- ✓ إدارة المخاطر المختلفة وذلك من خلال إدارة ذات كفاءة وفعالية إضافة لوجود نظام رقابة داخلية يعمل بالتنسيق مع المراجع الخارجي.
- إن هاته الأهداف ستزيد من كفاءة الأداء المالي والتشغيلي للشركة وتعزز الثقة في تقاريرها وقوائمها المالية نتيجة للسمعة الجيدة التي ستمتّع بها الشركة في مجتمعها وهو ما سينعكس حتما على دورها الاجتماعي ويجعل لها ميزة تنافسية ويعزز ثقة المستثمرين فيها ويحميها من الأزمات المالية، أما على مستوى الدولة فيساعد في ضبط العمل وسلامة الأداء والحفاظ على موارد الدولة وترشيد الإنفاق.

4-2 خصائص حوكمة الشركات:

تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات نذكر منها ما يلي (حماد، 2005، ص 12):

➤ **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في أداء كل عمل.

➤ **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث أن تركز على المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.

➤ **الاستقلالية:** والتي تتحقق من خلال وجود:

- رئيس مستقل عن الإدارة العليا.
 - مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي
 - لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- **المساءلة:** تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب.

➤ **المسؤولية:** أي أمام جميع الأطراف ذوي مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

➤ **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

➤ **المسؤولية الاجتماعية:** المسؤولية تجاه أصحاب المصالح.

2-5 أهمية حوكمة الشركات:

تظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي (جناني، براق، 2016، ص 8):

- ✓ محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو استمراره، بل القضاء عليه.
- ✓ تحقيق وضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة بدء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- ✓ تحقيق الدقة والمصداقية وعدم وجود أي انحرافات، ومنع استمرارها، والحد من وقوع الأزمات المالية.
- ✓ استخدام النظام الوقائي بهدف تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وبالتالي خفض تكاليف معالجة الأخطاء.

- ✓ الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والمراجعة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق، خاصة وان العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة الداخلية أكثر معرفة لأحداث داخل الشركة.
- ✓ تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، والتأكيد على حصولهم على درجة مناسبة من الإستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة المؤسسة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.
- ✓ حماية مصالح حقوق الأقلية من المساهمين، وضمان الحفظ على حقوقهم.
- ✓ دعم المناخ الإستثماري العام ورفع الثقة في الإقتصاد الوطني، وتشجيع الشفافية في الحياة الإقتصادية.

3. المسؤولية الاجتماعية للشركات

3-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

على عكس ما يشاع بأن المسؤولية الاجتماعية توجه حديث النشأة، فإنه عند دراسة تطور هذا المفهوم نلاحظ قدمه، حيث كان شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية تحت مفهوم " العمل الخيري للشركات " وفي النصف الأول من القرن العشرين بات معروفا بشكل واضح (غضبان، 2015، ص 136)، ولحد الآن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود وقاطع يكتسب صفة القبول ويضم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك لوجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من منشآت أعماله ، وبين ما يعتقد رجال الأعمال أنه ما يمكن أو ما يجب أن تقدمه منشأتهم للمجتمع، حيث تعددت محاولات التعريف بالمسؤولية الاجتماعية، والتي نسوق منها ما يلي:

تم التطرق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات لأول مرة سنة 1953 من طرف Bowen حين وصفها على أنها " قيام رجل الأعمال بواجباته من خلال إتباع سياسات معينة واتخاذ قرارات معينة، أو القيام بمجموعة من الأعمال المرغوبة والتي تتوافق مع غايات المجتمع وقيمه " (براق، بن زاوي، 2012، ص7).

أما Drucker (1977) فيرى أن المقصود بالمسؤولية الاجتماعية " إلتزام الشركة إتجاه المجتمع العاملة به وأن هذا الإلتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم" (منصور، 2008، ص 241).

ووفقا للوثيقة الخضراء Green Paper التي نشرتها اللجنة الأوروبية سنة 2001، يقصد بالمسؤولية الاجتماعية أنها " مفهوم تقوم الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية البيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأطراف الأخرى على أساس طوعي"، وبينت هذه الوثيقة أن الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية له تأثير مباشر على إنتاجية العاملين، ويدعم الموقف التنافسي للشركة.

في حين وصف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها " تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية" (عطية، جعدي، 2013، ص 583).

إن الاختلاف في تعريف المسؤولية الاجتماعية راجع لطبيعة البيئة المحيطة بالمؤسسة وكذا نطاق نشاطها ورأس مالها، فهذه المسؤولية بطبيعتها ديناميكية تتصف بالتطور المستمر كي تتلاءم ومتطلبات المجتمع حسب التغيرات السياسية والاجتماعية، ونشير هنا إلى أن الكثيرون يرون أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مقيد ومرتبط بالعمل الخيري والتطوعي فقط، ولا ينظر إليه بنظرة إستراتيجية تعود بالفائدة على جميع الأفراد، فالعرف السائد هو أن المانح لا يستفيد شيئاً كما يستفيد المتلقي وهو مفهوم غير دقيق، إذ أن كل من المانح والمتلقي مستفيدان بشكل متساوي فهما شريكان مستثمران في نفس المصلحة.

3-2 دوافع تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية:

تبنى الشركات المسؤولية الاجتماعية للأسباب التالية (قريو، 2016، ص 43):

- التطور الكبير الذي شهده العالم في المجال الصناعي أثر بشكل كبير على مجالات عديدة في حياة الأفراد، من احتياجاتهم في التأهيل للقيام بالأعباء الضخمة لمقابلة هذا التطور سواء في المجال التكنولوجي أو الصناعي، واستنزاف الموارد الطبيعية وما ينتج عنه من

مخلفات المصانع التي تزيد من مسببات التلوث للأرض والهواء، وغيرها من التأثيرات على الصحة وحياة الكائنات الحية، هذا ما سلط الضوء على الجانب الاجتماعي لبيئة منظمات الأعمال، لذلك برز دورها في مواجهة تلك التحديات بإعتبارها السبب الأكبر لها وذلك بتحمل المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح عنها.

● تخدم المسؤولية الاجتماعية اهتمامات الشركات على المدى الطويل، هذا عن طريق إعطاء صورة أفضل عن نشاط المشروع وصلاحيته للعمل في المدى الطويل، فمنظمات الأعمال تستمر بناء على رغبة المجتمع وتستمد قوتها منه، لذلك فمن واجبها أن تقدم منافع اجتماعية.

- زيادة جمعيات حماية المستهلك، البيئة وحقوق الإنسان، اتساع نشاطها وفعاليتها.
- ترغب الشركات بصورة مستمرة في تجنب تزايد القوانين وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبما أن الاتجاهات الاجتماعية سوف تأتي إما عن طريق قبول المشروعات أو عن طريق التدخل الحكومي فإذا ما بدأت الحركة من منظمات الأعمال فإنها تستطيع التحكم في نطاق مسؤوليتها الاجتماعية.
- إن مسؤولية الشركات إتجاه المجتمع تتحدد في العمل على إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يحقق زيادة الأرباح مع الإلتزام بمراعاة القواعد والقيم السائدة في المجتمع.

3-3 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

إن إلتزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية إتجاه المجتمع يمكنها من تحقيق العديد من المزايا، ويمكن إبرازها أهمها كالاتي (قريو، 2016، ص 42):

✓ تحقيق الكفاءة الاقتصادية للشركة ولن يكون ذلك بمعزل عن التأثيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

✓ إن المجتمع من خلال عناصره وفئاته المختلفة يعتبر صاحب الفضل الأول في نجاح الشركة وتحقيقها للأرباح، فلا أقل من مراعاة عدالة الإهتمام بهذه العناصر والفئات ليستمر للشركة نجاحها وتحافظ على تحقيق أرباحها.

✓ تعظيم الأرباح في الأجل القصير واستمرار هذه الأرباح في التطور بمعدلات مناسبة مما يسمح بتحسين سمعة منظمة الأعمال في الأجل الطويل، وهذا بدوره يؤدي إلى توطيد العلاقات مع مختلف الأطراف.

✓ استفادة العمال من الأرباح التي تحققها الشركة، بما يحقق لهم الرقي والرفاهية باعتبارهم عنصرا من العناصر الرئيسية التي ساعدت في تحقيق هذه الأرباح.

✓ إستمرار أصحاب المصالح الخارجيين من التعامل مع الشركة، ذلك أنما تشعرهم بالأمان والأمن والسلامة.

إذن فالمسؤولية الاجتماعية هي خيار من الخيارات المطروحة أمام الشركات التي تسمح بتحقيق جملة من الامتيازات تساعد على تحقيق أهداف الشركة والوصول إلى مبتغاهما عن طريق بناء إستراتيجية يتم من خلالها دمج أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة في أعمالها.

3-4 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

من أجل إنجاح الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات لا بد من توفر مجموعة

من المبادئ، نذكر من أهمها (غضبان، 2015، ص 138):

✓ احترام اللوائح الموضوعة من طرف المؤسسة، والقوانين الموضوعة من طرف الدولة.

✓ الإعتراف بحقوق أصحاب المصالح (الأطراف الأخذة).

✓ الشفافية في التعاملات.

✓ تبني التنمية المستدامة.

✓ الإلتزام بأخلاقيات الأعمال.

✓ العمل بمبادئ حقوق الإنسان.

3-5 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

إن للمسؤولية الاجتماعية للشركة أربعة أبعاد مرتبطة فيما بينها وهي كما يلي (عطية، جعدي، 2013، ص ص 587-588):

➤ **المسؤولية الاقتصادية:** بما أن الشركة وحدة إقتصادية أساسية في المجتمع، يجب أن تنتج سلع وخدمات مطلوبة من المجتمع مع تحقيق الربح.

➤ **المسؤولية القانونية:** وتتمثل في الإلتزامات القانونية والتشريعات الموحدة في إطار تنظيمي، يجب على الشركة احترامه والتقيده به.

➤ **المسؤولية التطوعية:** وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة، كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية.

➤ **المسؤولية الأخلاقية:** مجموعة من السلوك والأنشطة غير الموحدة في إطار قانوني، ولكن كأعضاء في المجتمع تنتظر من المؤسسة القيام بها.

4. العلاقات المتبادلة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات

في ضوء النظرة العامة لمفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات الواردة أعلاه، نجد أنه من الواضح أن هناك تداخل بين تصميم المفهومين، فكلاهما يدعو الشركات إلى الوفاء بمسؤولياتها الائتمانية والأخلاقية لأصحاب المصلحة، وبالتالي فكلا المفهومين يستمدان طاقتهما من نفس المصادر (الشفافية والمسؤولية والأمانة).

وفقا لهذا الخط، يشير كل من Marsiglia & Falautano إلى أن المبادرات الجيدة للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية تتقدم بشكل تدريجي من شكل "خيري" من رأسمالية الشركات إلى استراتيجيات أصيلة تهدف إلى استعادة ثقة العملاء والمجتمع بشكل عام وتعزيز السمعة، وغالبا ما يتم استخدام المفهومين بشكل ترادفي، ففي حين أن الحوكمة تعني "تحمل المسؤولية عن"، فإن المسؤولية الاجتماعية تعني "الأخذ بالحسبان"، بالتالي فالمنطقة التي يترابط فيها المفهومان هي كيفية جعل شروط "الربح" و "المواطنة الصالحة للشركات" متفقة (Marsiglia, Falautano, 2005, P 487).

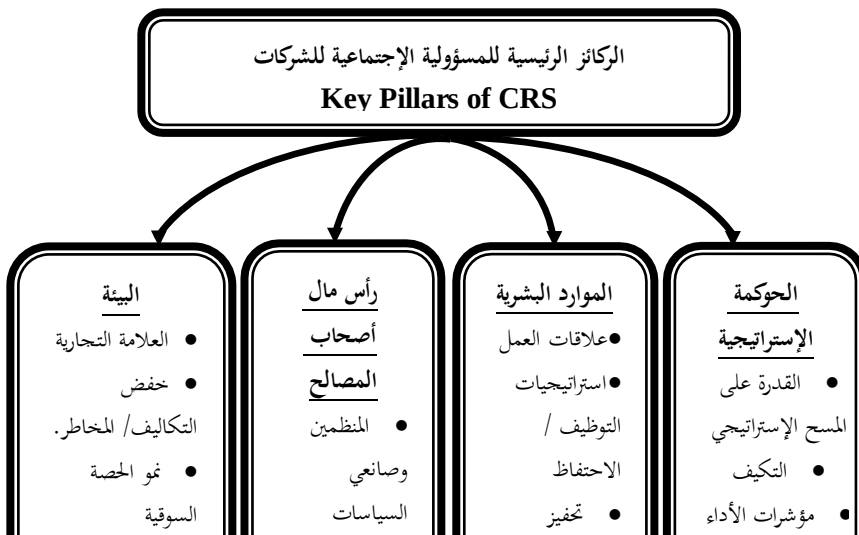
بالمثل، يرى Van Den Berghe & Louche أن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية هما من المفاهيم الوثيقة الصلة التي تحدد التفاعل بين الشركة وبيئتها الاجتماعية

والسياسية الخارجية والداخلية ، حيث يتم النظر في كلاهما بشكل متزايد كمتطلبات أساسية لعمولة بيئة الأعمال (Van Den Berghe, Louche, 2005,P428) ،ومن أجل فهم أكثر لطبيعة وجوهر العلاقات المتبادلة بين مفهومي الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية للشركات، نستعرض فيما يلي بعض المواقف التي طرحت في هذا السياق:

1.4 الحوكمة كدعامة للمسؤولية الإجتماعية للشركات

وفقا ل John Hancock (2005) تنبني المسؤولية الإجتماعية للشركات على أربع ركائز أساسية، والتي تعتبر الحوكمة الإستراتيجية الجيدة من أهم هاته الركائز، خصوصا في ظل الترابط المتزايد التعقيد بين جدول أعمال الإدارة المتغيرة بسرعة والعالم المتنامي للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمشاريع الاجتماعية والتنمية المستدامة، ويمكن توضيح هذا التصور وفقا للنموذج الذي طرحه الباحث:

الشكل رقم(01): الركائز الأساسية للمسؤولية الإجتماعية للشركات

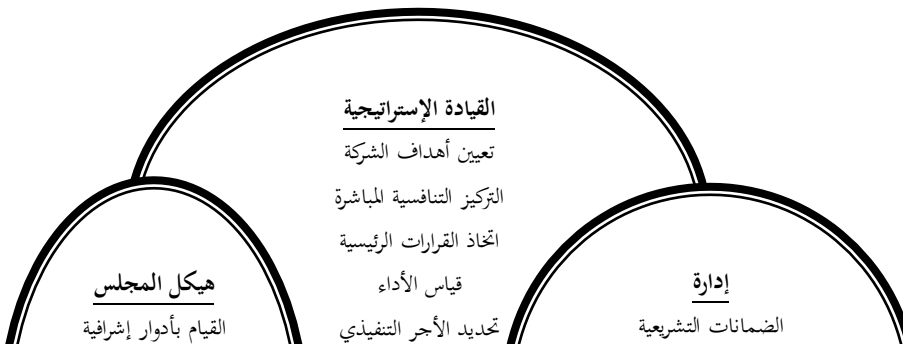


Source: John Hancock, Investing In Corporate Social Responsibility, A Guide to Best Practice, Business Planning & the UK's Leading Companies, Kogan Page, London, 2005, P 70, acting.

2.4 المسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات

نموذج آخر قدمه Chi-Kun Ho (2005) يعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها سمة أو بعد من أبعاد الحوكمة، وكما هو مبين في الشكل رقم (04)، يتضمن هذا المفهوم من الحوكمة أبعادا تقليدية (مثل هيكل مجلس الإدارة، القيادة الإستراتيجية، الإشراف والإدارة، هيكل رأس المال وعلاقات السوق)، فضلا عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو ما يتوافق مع أعمال Kendall (1999) الذي يرى أن الحوكمة الجيدة تستلزم أيضا ضمان أن الشركات تدار بطريقة مسؤولة اجتماعيا وأنه ينبغي أن يكون هناك أساس أخلاقي واضح للأعمال التجارية مع الامتثال للأعراف المقبولة من المجتمع الذي تعمل فيه، ووفقا لـ Chi-Kun Ho فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط ارتباطا قويا وإيجابيا بمؤهلات وشروط المديرين والمجالس التي تمارس رقابة قوية وأدوار قيادية إستراتيجية وإدارة ضغوط سوق رأس المال، وتشكل هاته الخصائص المتنوعة مجتمعة سمات الحوكمة الجيدة. ويمكن توضيح تصور الباحث وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (02): المسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات



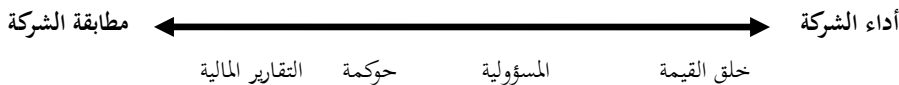
حوكمة الشركات

Source: Chi-Kun Ho, Corporate Governance and Corporate Competitiveness: An International Analysis, Corporate Governance: An International Review (Volume 13, N°2), March 2005, P249.

3.4 الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية كجزء من نفس السلسلة

وفقا لنموذج Bhimani & Soonawalla (2005) تعتبر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية كمكونات تكميلية لنفس سلسلة مسؤوليات الشركة (the corporate responsibilities continuum)، بتعبير آخر يدخل المفهومين ضمن إطار تكاملي يهدف إلى التوفيق بين مسائل المطابقة والإبلاغ عن الأداء، والتي ينبغي توضيحها على نحو شامل وليس بطريقة متباينة، أي أن الشركة عليها إدراج هاته المفاهيم لتعزيز المساءلة الشاملة.

الشكل رقم (03): سلسلة مسؤوليات الشركة



لأصحاب المصالح الاجتماعية الشركات للشركة

Source: Alnoor Bahimani, Kazbi Soonawalla, From Conformance to Performance: The Corporate Responsibilities Continuum, Journal of Accounting and Public Policy N° 24, 2005, P168.

5. خاتمة:

مما تقدم، يمكن القول أن لكل من الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات استقلالية نسبية تمكن من التعامل مع كل منهما باعتبارهما قضيتين قائمتين بحد ذاتهما، فلكل منهما معايير وقواعد خاصة، لكن في المقابل وبالتمعن في طبيعة وجوهر العلاقات المتبادلة بينهما، ومن خلال المواقف والتصورات التي تم استعراضها، توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتمحور الموضوع الرئيسي في كل من الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات حول الشفافية والإفصاح والاستدامة والسلوك الأخلاقي؛
- هناك مجموعة علاقات بارزة ثنائية الاتجاه بين المفهومين؛ يتحدد من خلالها التفاعل بين الشركة وبيئتها الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، وهو ما يجعل تعايشهما على نحو متبادل وتقاربهما على نحو متزايد؛
- يعتبر جدول أعمال المسؤولية الاجتماعية إمتداد تدريجي لجدول أعمال حوكمة الشركات وهو من مسؤولية مجالس إدارة الشركات، حيث ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها جزء لا يتجزأ من الحوكمة؛
- تساهم حوكمة الشركات في تحسين نمط المسؤولية الاجتماعية عن طريق تحسينها لإدارة العلاقة مع أصحاب المصالح، وتصنيفهم حسب درجاتهم والاستجابة لرغباتهم بطريقة منظمة؛
- تركز كل من الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات على الممارسات الأخلاقية في الأعمال، مع الاستجابة لتطلعات أصحاب المصالح والمجتمع الذي تعمل فيه.
- يترابط مفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في المنطقة التي تسعى فيها الشركات لتحقيق شروط "الربح" و "المواطنة الصالحة"؛

- لا تعتبر حوكمة الشركات فعالة تماما بدون محرك المسؤولية الاجتماعية، لكون الشركة يجب أن تستجيب لاحتياجات أصحاب المصلحة المتعددين بما فيهم المجتمع.
- يدخل المفهومين ضمن إطار تكاملي يهدف إلى التوفيق بين مسائل المطابقة والإبلاغ عن الأداء، والتي ينبغي توضيحها على نحو شامل وليس بطريقة متباينة.
- تعتبر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية كمكونات تكميلية لنفس سلسلة مسؤوليات الشركة، حيث نجد أن كل منهما يقود إلى الآخر بصورة أو بأخرى، فأحدهما قد يعزز أو يضعف من شأن الآخر في ظل بيئة أعمال تمتاز بالمساءلة الشاملة.

6. قائمة المراجع:

- 1- Adrian Cadbury (1992), "The Financial Aspects of Corporate Governance", Report of Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, Burgess Science Press, Great Britain.
- 2- Andrei Shleifer & Robert W. Vishny (1997), A survey of Corporate Governance, the Journal of Finance (vol.LII, N° 2), June.
- 3- غضبان حسام الدين (2015)، محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- 4- براق محمد، بن زاوي محمد الشريف (2012)، الأداء الاجتماعي للشركة كإشارة لحكمتها الجيدة، مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد 22 جويلية.
- 5- OECD: G20/OECD Principles of Corporate Governance, Retrieved 15/05/2018 from: http://www.oecd-ilibrary.org/governance/g20-oecd-principles-of-corporate-governance-2015_9789264236882-en.
- 6- رافد عبيد النواس (2008)، أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات - نموذج مقترح-، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 14، العدد 50.
- 7- طارق عبد العال حماد (2005)، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر.
- 8- جناي محمد علاء الدين، محمد براق (2016)، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة " دراسة ميدانية "، الملتقى الدولي الثالث عشر حول " دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة - الواقع والرهانات - يومي 14 و 15 نوفمبر، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف - الجزائر.
- 9- عبد الله منصور (2008)، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة بلقايد بلقاسم تلمسان.
- 10- العربي عطية، شريفة جعدي (2013)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل حوكمة الشركات، الملتقى العلمي الدولي حول " آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، يومي 25-26 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 11- قريو أسماء (2016)، التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال - دراسة حالة بعض منظمات الأعمال الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- 12- Emanuele Marsiglia, Isabella Falautano (2005), Corporate Social Responsibility and Sustainability Challenges for a Banc Assurance Company, the Geneva Papers (N° 30).

- 13- Lutgart Van Den Berghe and Céline Louche (2005), the Link between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility in Insurance, the Geneva Papers (N° 30).
- 14- John Hancock (2005), Investing in Corporate Social Responsibility, A Guide to Best Practice, Business Planning & the UK's Leading Companies, Kogan Page, London, acting.
- 15- Chi-Kun Ho (2005), Corporate Governance and Corporate Competitiveness: an international analysis, corporate governance: an international review (volume 13, N°2), March.
- 16- Alnoor Bahimani, Kazbi Soonawalla (2005), From Conformance to Performance: The Corporate Responsibilities Continuum, Journal of Accounting and Public Policy, N° 24.